

مقرر تاريخ مصر المعاصر - الفرقة الرابعة

د. محمد رفعت الإمام

تاريخ مصر المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية

الثانية 1945 وحتى عشية اندلاع ثورة 23 يولية 1952

ما إن انتهت الحرب العالمية الثانية، حتى طمحت دول الشرق الأوسط إلى الحرية والاستقلال التام، وبناء الدولة الحديثة. كما تمخضت تلك الحرب بقوتين عالميتين، سُميتا: القوتين العظيمين (Super power)، وهما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، المتناقضتان من ناحية الأيديولوجيا والقوى والأهداف.

أما بريطانيا العظمى وفرنسا، فأصبحتا أقلّ قوة وثقلًا، وإن ظللتا تحاولان إثبات الذات، والاضطلاع بما يحقق إستراتيجيتهما. بيد أنهما كونتا مع الولايات المتحدة الأمريكية، الكتلة الغربية، التي لم تكرر خطأها، الذي ارتكبه بعد الحرب العالمية الأولى، بالعودة إلى حدود نفوذها في الأمريكتين، حسب "مبدأ منرو"؛ إذ إنها أصبحت المحرك الرئيسي لسياسة العالم وإستراتيجيته، وخاصة بعد امتلاكها القنبلة الذرية، دون الاتحاد السوفيتي، الذي لم ينتجها حتى عام 1949م.

وأصبح الشرق الأوسط محورًا للصراع. وكانت فلسطين واحدة من القضايا الساخنة، التي استمرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأسفر عنها نشوء دولة إسرائيل، بعد حرب عام 1948م (الجولة العربية- الإسرائيلية الأولى).

تأثر الصراع العربي- الإسرائيلي، بين عامي 1945م و1948م، بثلاث قوى: العربية والدولية والصهيونية. وتميزت هذه المرحلة بتتكرّر الملك فاروق لما كان عليه حاله، في بداية حكمه. فقد أحاط نفسه بحاشية غير سوية، لا همّ لها سوى الاستئثار بالمكاسب. كما احتدمت الخلافات السياسية بينه وبين الوفد؛ فتفاضحا تفاضحا، كشف مساوئ القصر.

وطاولت نتائج الحرب العالمية الثانية الاقتصاد والمجتمع المصريّين. فحسرت تغلغل الملك فاروق في طوائف الطلبة والعمال. كما أن حرب فلسطين، بددت الثقة بين الجيش والقصر. زد على ذلك جموح الملك إلى الزعامة: العربية والإسلامية، وإعلان نفسه ملكًا لمصر والسودان، ودعمه لحركات الإخوان. وهو ما خلف مشاكل وأزمات مع الأحزاب، عكست آثارها على المجتمع؛ فضلاً عن قطيعة الملك، التي زكتها بريطانيا، طمعًا بتحقيق أهدافها في مصر، والتغلغل في الحياة

المصرية.

أولاً: المواقف العربية:

[1] تركّز المواقف العربية في ثلاث قوى:

أ- الهاشميون: يتمثلون في الملك عبدالله، ملك شرق الأردن. ويؤازره ابن أخيه، عبدالإله، الوصي على العرش العراقي.

ب- المملكة العربية السعودية وسورية ومصر: كان شكري القوتلي، رئيس جمهورية سورية، خصماً للملك عبدالله (شرق الأردن)؛ بسبب مطامع الملك الأردني طموحه إلى (سورية الكبرى).

ج- اليمن ولبنان: خارج نطاق هاتين الكتلتين. لم تقتصر الخلافات على الدول العربية وساستها، بل استشرت بين الساسة الفلسطينيين أنفسهم، داخل فلسطين. ولولا المفتي الحاج أمين الحسيني، لافتقد أهل فلسطين أيّ زعامة موجهة.

[2] جامعة الدول العربية:

كان نشوء جامعة الدول العربية هو إحدى سمات ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد حظي بتشجيع بريطاني، بل مساعدتها؛ طمعاً في سيطرتها على هذا التجمع العربي.

ولعل أنصع مفاخر الجامعة العربية، فلسطينياً، أنها أملت المسؤولية عن فلسطين، فجعلتها مسؤولية الأمة العربية كلها، ولم تقصرها على الشعب الفلسطيني وحده. فقد شاركت الجامعة، منذ عام 1945م، في الأنشطة كافة، التي اقتضتها تطورات المشكلة. فطرح الموقف العربي على لجان التحقيق، مثل: "لجنة التحقيق الأنجلو-أمريكية"، "ولجنة التحقيق الدولية"، التي انبثقت من الأمم المتحدة، عام 1946م. وكان نقل الاهتمام بشؤون فلسطين، سياسياً، إلى الجامعة العربية، إنجازاً سياسياً كبيراً؛ ولكنه كاد يخلو من الجانب العملي القوي، الذي يساند الجانب السياسي.

[3] المؤتمرات العربية:

عقدت، قبل حرب عام 1948م، عدة مؤتمرات عربية، شاركت فيها مصر بفاعلية. واستهدفت اتخاذ موقف موحد من المشكلة الفلسطينية. فالتأم مؤتمر القمة العربي الأول، في 28 مايو 1946م؛ ومؤتمر بلودان، في سورية، في 8 يونيو 1946م؛ ومؤتمر صوفر، في لبنان، في 16 سبتمبر 1947م؛ ثم مؤتمر القاهرة، في 18 ديسمبر 1947م.

وقد اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية عدة قرارات سرية، يمكن تلخيصها في ما يلي:

أ- التنفيذ بقرار التقسيم. وبذل كلّ الوسائل لتأسيس دولة عربية موحدة في فلسطين.

ب- تخصيص عشرة آلاف بندقية لهذا الغرض، وتزويدها بالذخائر اللازمة؛ إضافة إلى عدد كافٍ، من المسدسات والرشاشات وغير ذلك.

ج- إرسال الحكومات العربية ثلاثة آلاف متطوع، كاملي العدة، إلى فلسطين، قبل 15 يناير 1948م. يتوزعون كالآتي: 500 متطوع من مصر والعراق وسورية والمملكة العربية السعودية وفلسطين، و300 متطوع من لبنان، و200 متطوع من شرق الأردن. وتكفلت الحكومات العربية بتقديم السلاح والعتاد إلى اللجنة العسكرية، قبل نهاية عام 1947م؛ وتجهيز قوات كاملة العدد، في 15 يناير 1948م. إلا أن معظمها، لم يف بوعده؛ فتفكك الموقف العربي، قبل اندلاع الحرب.

ثانيًا: الأوضاع في مصر، بعد الحرب العالمية الثانية (1945 – 1948م):

[1] الأوضاع السياسية، والعلاقات المصرية- البريطانية:

طمح العالم، بعد الحرب العالمية الثانية، وصدر ميثاق الأمم المتحدة، إلى علاقات دولية، قوامها الاحترام المتبادل والمساواة بين الدول، وحل المشاكل الدولية بأساليب، تقلل احتمالات الصراع والصدام.

رأت الحكومة المصرية، أن معاهدة 1936م، قد استوفت أغراضها، وانقلبت عائقًا دون السلام العالمي. كما استشفت أن ميثاق الأمم المتحدة، يضمن للشعوب المُحِبّة للسلام، حقوقها، ولا يسوّغ للقوات البريطانية وجودها في منطقة قناة السويس. وحثمت بأن وجود قوات أجنبية على الأراضي المصرية، بغير رضا مصر، يناقض الموائيق، التي أعلنها الحلفاء، في غير موقف، أثناء الحرب وبعدها. ومن ثم، بادرت القاهرة إلى إرسال مذكرة، في 20 ديسمبر 1945م، تطلب فيها من الحكومة البريطانية، أن تعيد النظر في علاقاتها البريطانية- المصرية؛ على أساس أن معاهدة 1936م، وقعت خلال أزمة دولية، أرغمت مصر على قبولها.

وتقدمت الحكومة المصرية، برئاسة إسماعيل صدقي، أثناء المفاوضات المصرية- البريطانية في مايو 1946م، بمذكرة إلى الجانب البريطاني؛ من أجل تحديد مراحل الجلاء وموعد تنفيذه؛ ومناقشة تدابير الحكومة المصرية، لتحقيق تبادل المعاونة، في زمن الحرب أو في حالة توقعها.

وفي المراحل الأولى للمفاوضات، تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية، مبدية اهتمامها بكلّ مسائل الدفاع عن الشرق الأوسط وأمن البلاد العربية. وأمّلت نجاح تلك المفاوضات في أن تضمن لمصر سيادتها التامة، من دون المخاطرة بالقضاء على أمن الشرق الأوسط.

وقد وافقت إنجلترا على الجلاء عن القاهرة والإسكندرية عام 1947م. وبدأت بالعاصمة المصرية، في 4 يوليه. وأعلنت القيادة البريطانية في الشرق الأوسط، أن مركزها في مصر، سينتقل من تلك العاصمة إلى منطقة القناة، قبل نهاية سبتمبر من العام الآنف.

وسرعان ما فشلت المفاوضات المصرية- البريطانية (مفاوضات صدقي- بيفن)؛ إذ إن لندن، أصرت على استدامة قواعدها العسكرية في قناة السويس. واستقال صدقي. وأعلن بديله، محمود فهمي النقراشي، أنه سيقدم القضية المصرية إلى مجلس الأمن، عسى أن تحظى منه بقرار جلاء، على غرار قراره الجلاء عن سورية ولبنان، عام 1946م.

وأكد النقراشي، في مذكرته إلى مجلس الأمن، في 11 يوليه 1947م، مطالبة الجلاء التام لكلّ القوات البريطانية عن مصر، بما فيها السودان. ولكن تذرّع لندن بأن معاهدة 1936م سارية حتى عام 1956م؛ وجعلها وجود القوات البريطانية في مصر رهناً بمبدأ وحدة وادي النيل- حالاً دون صدور أيّ قرار في هذا الشأن عن مجلس الأمن.

[2] الأوضاع الداخلية:

نجم عن تدهور موقف حزب الوفد ظهور قيادات جديدة، في اليمين واليسار: جماعة الإخوان المسلمين، وحزب مصر الفتاة، الذي تسمى باسم: "الحزب الاشتراكي"؛ والجماعات الماركسية. وبين الفئتين، تكونت المسيرة الوطنية، بين عامي 1945 و1952م.

وكان العُجاب هو تحالف اليسار المتطرف والوفد، بل تأثّر وفديين بالاتجاهات الاشتراكية، وتكونيهم جماعة: "الطلیعة الوفدية". ولا ريب أن تناقض تلك القوى، حال دون اقتدارها على أن تكون قوة ضاربة لمعسكر الثورة المضادة. ومن ثم، أصبحت القيادات السياسية، بعد الحرب العالمية الثانية، أضعف من أن تتولى مسؤولية قيادة الحركة الوطنية المصرية.

أ- حادث جسر عباس:

نشط العمال المصريون للتحرك، داخلياً وخارجياً. وسرعان ما انضم إليهم

الطلبة المصريون، المنكرون على حكومة النقراشي ضعف موقفها من قضية الاستقلال. وترزمت تحرُّك الطلبة اللجنة التنفيذية العليا لطلبة الجامعات والمعاهد العليا.

وتمخض ذلك التحرك عن اجتماع تاريخي حافل، في مؤتمر جامعي، في 9 فبراير 1946م. وخرج الحفل في مظاهرة، ضمت بضعة آلاف من الطلبة، اتجهت إلى قصر عابدين. فكانت مذبحة جسر عباس. واصطدم الطلبة والشرطة، في عدة معارك، لعل أشهرها هي القصر العيني، التي استمرت يومًا كاملاً. وقد تنبه الملك فاروق لخطر حركة الطلبة المستجدة، والذي أسفر عنه استقالة وزارة النقراشي.

ب- اشتداد قوة تحالف الطلبة والعمال:

نجم عن تواصل الطلبة والعمال تأليف "اللجنة السودانية للعمال والطلبة". وقد أصدرت بيانًا مهمًا، أرَّخ "يوم الجلاء" في 21 فبراير 1946م. ودعا إلى إضراب عام فيه، لجميع هيئات الشعب وطوائفه. كما جعله يوم استئناف للحركة الوطنية المقدسة، التي يشترك فيها الشعب المصري ككل. أكد ذلك البيان، إذًا، أن ثمة قيادة جديدة، في مقدورها مخاطبة الجماهير مباشرة، وقوامها العمال والطلبة؛ وهو موقف ثوري، لا عهد به للحركة الوطنية.

وقد اتسمت تلك الحركة بِسِمَات عديدة، تمثلت في الآتي:

- 1- عدم تبعيتها لأيّ حزب من الأحزاب التقليدية.
 - 2- محاولتها تأليف جبهة وطنية، شعبية، عريضة، تتصدى للاستعمار والاحتكار والإقطاع.
 - 3- إدراكها الترابط الوثيق، بين الاستعمار والاحتكار والإقطاع.
- إذًا، لقد وضعت القيادة الجديدة للحركة الوطنية الثورة في إطارها: السياسي والاجتماعي. ومن ثم، لم يقتصر نشاطها، في هذه المرحلة، على مواجهة الاستعمار والأحلاف الاستعمارية فحسب؛ وإنما طاول كذلك الاحتكار والإقطاع واستغلال الشعب المصري. واستطرادًا، فإن انقلاب الطلبة والعمال، إنما كان على الملك فاروق نفسه.

ج- حمل الإنجليز فشلهم على انتهاج سياسة التهدة، من خلال:

- 1- جلاء القوات البريطانية عن القاهرة والإسكندرية، والتمركز في منطقة القناة.
- 2- عرض القضية المصرية على مجلس الأمن عرضًا ظهريًا.
- 3- إجراء انتخابات حرة، أوصلت الوفد عام 1950م إلى الحكم.

[3] الأوضاع: الاقتصادية والاجتماعية:

أ- كبار ملاك الأراضي الزراعية:

لم يفارق كبار ملاك الأراضي الزراعية نهيمهم فيها. وأعانهم عليه أنهم كانوا يمثلون غالبية الأحزاب السياسية والمجالس التشريعية. وهم لم يتورع هؤلاء الملاك عن انتزاع أملاك صغار الفلاحين، بعرض أثمان عالية، واستغلال أزمات هؤلاء. وزادت الحرب العالمية الثانية أرباح هذه الطبقة، إذ ارتفعت الإيجارات الزراعية، وأثمان المحاصيل، وبخاصة القطن.

هكذا اتسعت أراضي كبار الملاك الزراعية. واضمحت تلك العائدة للفلاحين الصغار. زد على ذلك إنفاق دخل الأراضي الشاسعة في الترف، دون تحويلها إلى مشروعات إنتاجية، في مجالي الصناعة والتجارة.

ب- الاحتكار الرأسمالي:

لا شك أن أهم مظاهر تطور الرأسمالية المصرية، هو اتجاه قطاع منها نحو الاحتكار، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد سيطرت قلة من أصحاب رؤوس الأموال سيطرة تامة على بعض نواحي الحياة الاقتصادية. وتعاونوا على تخييب كل صناعة ناشئة منافسة؛ ولعل أوضح ممثل لتعاونهم هو اتحاد الصناعات المصرية.

ثم كان لا بد أن تحالف الرأسمالية الاحتكارية المصرية الرأسمالية الأجنبية الاحتكارية؛ لتواجه الثورة الشعبية، الوطنية، حين أضحى لها مضمون اجتماعي، قد يطيح الرأسمالية الاحتكارية، بأطرافها المختلفة.

واللافت أن الرأسمالية الاحتكارية، تجنبت إنشاء صناعة ثقيلة في مصر، كالصناعة الكهربائية، والكيمائية، والحديد والصلب. ومن ثم، فإن تطوير الصناعة المصرية والاقتصاد القومي، يحتم القضاء على الاحتكار.

ثالثاً: مواقف الدول الغربية:

أولت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية، اهتمامهما منطقة الشرق الأوسط، وخاصة القضية الفلسطينية.

واختصت الدوائر العسكرية البريطانية مصر بعنايتها؛ حرصاً على قاعدة قناة السويس، الركيزة الأساسية لوضع بريطانيا الإستراتيجي في الشرق الأوسط. كما استمسكت لندن بتسهيلات إستراتيجية في مصر. وشرطت لأي اتفاقية مستقبلية معها ومع الدول العربية المهمة، توقيع خطة دفاع مشترك.

وفي يونيه 1946م، أشارت لجنة الدفاع بمجلس الوزراء البريطاني، إلى أن

أدنى متطلبات بريطانيا العسكرية، في أوقات السلم، هي تلك التي تمكنها من أداء مهامها، وقت الحرب؛ وتتمثل في الآتي:

- **مصر:** في حالة جلاء القوات البريطانية عن مصر، ستحتاج بريطانيا إلى ضمان فعال، بأن يطور المصريون، ويصونوا القواعد: البحرية والجوية، والتسهيلات، وتخزين العتاد؛ وأن يضعوها في تصرف لندن، لدى أي حالة طارئة. كما أن الدفاع عن مصر، يستلزم السيطرة على فلسطين.
- **فلسطين:** يجب الاحتفاظ بحق وضع أي قوات في فلسطين. وأن تكون لبريطانيا السيطرة التامة على تنظيم الدفاع عن هذه المنطقة.

نُدْر حرب فلسطين (1948م):

أ- الرؤيتان: الإنجليزية والأمريكية (1947م):

قبل استئناف مؤتمر لانكستر هاوس أعماله، في 21 يناير 1947م، انعقد مجلس الوزراء البريطاني، لدراسة الموقف. ووقف على تقرير رؤساء الأركان، الذين استبعدوا أن يصل المؤتمر إلى حل، يسمح ببقاء الإدارة البريطانية في فلسطين مدة طويلة. فلا بدّ لبريطانيا من التفاوض الحر مع دولة مستقلة، أو دولتين مستقلتين، في ما ترغب فيه لندن، من تسهيلات إستراتيجية. كما استعرض المجلس مذكرة وزير الخارجية، في شأن الحلول المحتملة، لما ستكون عليه فلسطين في المستقبل؛ وهي:

- 1- تنفيذ التقسيم، وفق ما طالب به اليهود، من دون مرحلة انتقالية، يتخللها نظام الاستقلال الذاتي الإداري.
- 2- إقناع المندوبين العرب بقبول دفعة نهائية، ولو كبيرة، من المهاجرين اليهود؛ في مقابل إنشاء دولة اتحادية مستقلة، وفق ما طالب به أولئك المندوبون، في المؤتمر.
- 3- تطبيق نظام الاستقلال الذاتي، الذي كانت قد أوصت به اللجنة الإنجليزية-الأمريكية، خلال مدة انتقالية، يليها تقسيم فلسطين بين دولتين: عربية ويهودية.

ب. الجمعية العامة للأمم المتحدة ومشكلة فلسطين (أبريل - نوفمبر 1947م):

اجتمعت الجمعية العامة في أبريل 1947م في دورة خاصة، لتداول مسألة فلسطين. وقررت تكوين لجنة، أسمتها: "اللجنة الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة". وقوامها 11 دولة استبعدت منها الدول الكبرى والدول العربية. وفي يونيو

1947م، وصلت اللجنة إلى القدس. واستكملت دراستها، في أغسطس 1947. ونشر تقريرها، في 31 منه. وتضمن جملة توصيات. أجمعت اللجنة على بعضها. واقتصر البعض الآخر على موافقة الأغلبية. وقد أوصت اللجنة بإنشاء دولتين: عربية ويهودية. ورفضت إنشاء دولة موحدة (فيدرالية) مستقلة.

وفي 26 نوفمبر 1947م، اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، لتدبر التقسيم. وشفت مناقشاتها عن احتمال عدم استيفاء المشروع ثلثي الأعضاء، وهم الأغلبية المطلوبة للموافقة على قرار التقسيم. لذلك، سعت الدول الغربية إلى تأجيل الاقتراح، ريثما تُستوفى تلك الأغلبية.

حُدّد يوم 29 نوفمبر 1947م للاقتراع على التقسيم. وبعد مناقشات حامية، وضغوط أمريكية، وافقت الجمعية العامة على قرار التقسيم، بأغلبية 33 دولة (بينها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي)، ومعارضة 13 دولة (بينها الدول العربية)، وامتناع عشر دول (بينها بريطانيا). واللافت اجتهاد واشنطن في ضمان الأغلبية لمشروع التقسيم. وما إن صدر قرار التقسيم، حتى عارضته الدول العربية معارضة شديدة؛ بل تفشت حرب سرية بين العرب واليهود، في فلسطين. ومن ثم، اقترح التوصل إلى هدنة مؤقتة، ووضع البلاد تحت الوصاية المؤقتة.

ج- الموقف السوفيتي:

ما إن انطفت الحرب العالمية الثانية، حتى اشتعلت الحرب الباردة. فقد أحس الاتحاد السوفيتي بضعف فرنسا وبريطانيا، في منطقة الشرق الأوسط؛ ما أغراه باعتماد إستراتيجية، استهدفت القضاء على مصالحهما، في المجالات: السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ والحيلولة دون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون المنطقة. ولذلك، أيدت موسكو كل ما يعجل خروج بريطانيا وفرنسا من ذلك الشرق، وعزل واشنطن عنه. بيد أن الاتحاد السوفيتي، أيقن أنه لا يمكن أن يصبح، آنئذٍ، عاملاً فعالاً في شؤون المنطقة؛ فاكتفى بمراقبة شؤونهما، من بعيد. ولكنه بدأ يستعد لاتباع سياسة إيجابية، تكون عاملاً فاعلاً في سياستها، ومؤثراً في أطرافها.

وكان الاتحاد السوفيتي يراعى المعايير التالية:

- 1- إسهام اليهود الأكبر في زعزعة النفوذ البريطاني، في منطقة الشرق الأوسط. والارتياح في قدرات العرب.
- 2- مساندة إنشاء الدولة اليهودية، ستزيد التباعد بين الإنجليز، أنصار العرب، والأمريكيين، أنصار الصهيونية؛ وبذلك، يمكن تمزيق الحلف "الإنجليزي-الأمريكي"، المناوئ للاتحاد السوفيتي، في الحرب الباردة.

3- إمكان مشاركة قوة سوفيتية في أيّ قوات دولية، تنتدبها الأمم المتحدة للمحافظة على السلام والأمن في فلسطين؛ ما يُخَوِّل الاتحاد السوفيتي التأثير في شؤون فلسطين بخاصة، والشرق الأوسط بعامة.

4- معظم قادة الدولة الصهيونية الجديدة والمهاجرين إليها، وفدوا عليها من دول أوروبا الشرقية، حيث الحركة الاشتراكية قوية؛ بل إن كثيرًا منهم هم شيوعيون. ولذلك، يحتمل أن تعتمد تلك الدولة سياسة خارجية، هي أميل إلى الاتحاد السوفيتي؛ عرفانًا بجميله.

5- ميل الدولة اليهودية إلى الغرب، سيجعلها مصدرًا مستمرًا للصراع مع الدول العربية، التي قد تضطر إلى طلب المساعدة السوفيتية.

6- إنشاء دولة يهودية، من شأنه أن يضعف الوحدة العربية، ويجعل الولايات المتحدة الأمريكية هدفًا رئيسيًا لسخط العرب.

7- احتمال سيطرة الاتحاد السوفيتي على الدولة اليهودية، لدى نشوئها.

8- إمكان تنفيذ الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، يتيح للقوات السوفيتية الوصول إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط.

د- موقف الصهيونية:

1- هوى الصهيونية أمريكي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تولى حزب العمال الحكم في بريطانيا؛ فطمعت الصهيونية في مساعدته إياها على مآربها. انعقد أول مؤتمر صهيوني في أغسطس 1945م، بلندن. وطالبت لجنته التنفيذية بإدخال مائة ألف يهودي إلى فلسطين. ولكن وزير الخارجية البريطاني، بيفن، قصر الهجرة اليهودية، شهريًا، على 1500 مهاجر. كما أنه لم يشر إلى الوطن القومي أو الدولة اليهودية. وهكذا خاب أمل الصهيونية، أن يقدم الحكم البريطاني فلسطين هدية لها. ولذلك، استصرخت حليفًا جديدًا، وقويًا، هو الولايات المتحدة الأمريكية.

استنهض زعماء الحركة الصهيونية واشنطن، لدعمهم وتأييدهم على استكمال وطنهم القومي، ثم إنشاء الدولة الصهيونية. وكانوا قد قدروا، منذ مؤتمر فندق بلتيمور، في نيويورك، في مايو 1942م، نقل المركز الرئيسي لحركتهم من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. كما طالبوا بإنشاء الدولة اليهودية في فلسطين كلها.

وبرنامج بلتيمور هو أول تصريح صهيوني رسمي، وعلني، يجهر بإنشاء دولة يهودية، في فلسطين؛ متجاوزًا ما اقتصرت عليه جميع المؤتمرات السابقة، من المطالبة "بالوطن القومي". كما دعا إلى الاستجابة لتصريح بلفور وصك الانتداب،

اللذين اعترفا بالصلة التاريخية، بين الشعب اليهودي وفلسطين.

2- أسفر عن الأحداث، في فلسطين، خلال عامي 1945 و1946م، تكوين اللجنة "الأنجلو-أمريكية"، التي أصدرت توصياتها الثلاث التالية:

أ- عدم تقسيم البلاد بين دولة عربية وأخرى يهودية. وإنما تبقى فلسطين تحت الانتداب، ريثما يُتَّفَق على تنفيذ وصاية الأمم المتحدة عليها.

ب- السماح، فوراً، لمائة ألف يهودي، من ضحايا الاضطهاد النازي، بالهجرة إلى فلسطين.

ج- إلغاء القوانين، المتعلقة بانتقال ملكية الأراضي. وتستبدل بها قوانين، تستند إلى سياسة حرة في بيع الأراضي، لا تبالي بعرق، ولا معتقد.

رابعاً: نشوء دولة إسرائيل:

كانت الدولة اليهودية ميداناً لتصارع زعماء الصهيونية، ولا سيما وايزمان، الداعي إلى التفاوض مع بريطانيا، على أساس مشروع بيل للتقسيم؛ وبن جوريون، الطامع بالاستيلاء على كل فلسطين. وقد وضح ذلك في مؤتمر بلتيمور. وانتقل الصراع إلى المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين، الذي عقد في بال في ديسمبر 1946م، حيث أعلن ثاني الرجلين، "أن تخلص اليهود الألمان، وإعادة إسكانهم في فلسطين، يتطلب هجرة غير مقيدة؛ وهذه لا يضمنها إلا دولة يهودية". لا، بل إنه عيّر نده بقوله: "إن تفسير بريطانيا لسياستها، إنما يحرر وايزمان من أن يبقى سجين اعتداله وولائه لها".

وسرعان ما اشتد اضطراعهما، فغادر وايزمان المؤتمر، ورفض العودة إلى رئاسة المنظمة. وهكذا انفرد بن جوريون بالزعامة، وفرض على المؤتمر رأيه، أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة إلى نشوء الدولة. ووافق المؤتمر على إنشاء منصب وزاري جديد للدفاع، عهد به إلى الزعيم الجديد؛ إضافة إلى رئاسته للجنة التنفيذية. وكان واجبه الأول هو العمل على إنشاء الجيش اليهودي، وتدعيم القدرة القتالية للهاجانا؛ لمواجهة التحدي، الذي لا مفر منه. وانتهى المؤتمر الصهيوني إلى إعلان برنامج، يدعو إلى تكوين دولة يهودية في فلسطين.

ما لبثت قوات البالماخ أن نفذت سلسلة من العمليات الدموية، بمشاركة ثلاث منظمات إرهابية: الهاجانا وشتيرن والأرجون. فبادرت الحكومة البريطانية إلى إصدار كتاب أبيض، في شأن الإرهاب الصهيوني في فلسطين، باسم: "تقرير إعلامي حول أعمال العنف". وقدم الكتاب الأدلة القاطعة على التعاون الكامل بين المنظمات الصهيونية، واشتراكها في أعمال التخريب والعنف.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل استشرى الإرهاب الصهيوني في فلسطين؛ ما حمل بريطانيا على إعلان اعتزامها عقد مؤتمر مائدة مستديرة، في لندن، استدعو إليه ممثلي اليهود وعرب فلسطين والدول العربية. ولكن، خاب سعيها. فقررت إلقاء المشكلة الفلسطينية على كاهل الأمم المتحدة. وفي نوفمبر 1947م، صدر عن المنظمة الدولية قرار تقسيم فلسطين، الذي تبانت منه المواقف بتباين الأطراف المعنية. واستمر ذلك حتى 15 مايو 1948م، كالآتي:

[1] التحفز الصهيوني:

نجحت الصهيونية في تدعيم قدراتها: السياسية والعسكرية. وشنت هجمات إرهابية على السكان العرب، ولا سيما اقتوافها مذبحه دير ياسين، في 9 أبريل 1948م. ولم تقتصر عملياتها على المناطق المخصصة للدولة اليهودية، بل طاولت مدينة يافا، التي كانت جزءاً من الدولة العربية الفلسطينية، ومدينة عكا العربية. كما استخدمت أحدث أساليب التأثير النفسي. واجتهدت في القضاء على عروبة فلسطين. فنشطت لإجبار العرب على ترك أراضيهم وممتلكاتهم، وإرغامهم على النزوح عن فلسطين. وارتسم هذا الاتجاه الإستراتيجي بالإبادة والإرهاب، سبيلاً إلى الاستيلاء على الأرض، خالية من أهلها.

[2] الجهد العربي:

بدأت جامعة الدول العربية دراسة الموقف في فلسطين بشكل جدي، وإمكانية التدخل العسكري فيها، بعد خروج القوات البريطانية منها. ولكن خلافات العرب العديدة، حرمتهم القدرة على مواجهة تلك الأزمة.

[3] الموقف البريطاني:

بعد صدور قرار التقسيم، أعلنت بريطانيا، على علمها بقوة المنظمات الصهيونية، أن القوات البريطانية، ستغادر فلسطين، في أقصر وقت ممكن.

[4] الرؤية الأمريكية:

رأى خبراء وزارة الخارجية الأمريكية، منذ يناير 1948م، أن مشروع تقسيم فلسطين، لا يمكن تنفيذه. وتأثرت رؤيتهم بعاملين: البترول العربي، وبخاصة بترول المملكة العربية السعودية؛ وضغوط ملكها، ابن سعود. واستحث الصهيوينيون الإدارة الأمريكية على تثبيت قرار التقسيم. وذهبوا إلى أن مقاومة العرب لذلك القرار، تمس سلطة المنظمة الدولية وتزعزع الثقة بقدرتها على معالجة الأزمات.

[5] الأوضاع في فلسطين، قبل حرب 1948م:

تأمرت بريطانيا والصهاينة، بين 29 نوفمبر 1947م و15 مايو 1948م، في

خطة متكاملة، تغادر بموجبها القوات البريطانية، بالتدريج، المناطق اليهودية؛ لتسهل لهم استقدام السلاح والرجال، وحرية الحركة. أمّا مناطق العرب، فتبقى فيها تلك القوات؛ لتشل حركتهم؛ فيتمكن اليهود، تحت حراسة القوات البريطانية، من الاستيلاء على أكبر قدر من أراضي فلسطين، قبل أن تغادرها بريطانيا، في 15 مايو 1948م. لجأت الصهيونية، في تنفيذ الخطة، إلى الإرهاب المسلح. فانتابت فلسطين سلسلة من المذابح، كمجزرة دير ياسين؛ لإرغام عرب فلسطين على النزوح إلى الدول العربية المجاورة.

ومع تفاقم الأعمال العسكرية في فلسطين، قرر العرب دخول جيوشهم إليها، بعد أن تغادرها القوات البريطانية، في 15 مايو 1948م. واستطاعت الجيوش العربية، على قلة عتادها العسكري، أن تحرز تقدمًا ملموسًا، وانتصارات محدودة. ولكن الدول الاستعمارية، أرغمت العرب على وقف القتال، مدة أربعة أسابيع (11 يونيو- 7 يوليو 1948م)؛ حتى يتمكن اليهود من إعادة تنظيم صفوفهم، وتعزيز قدراتهم القتالية، بالرجال والسلاح.

والعُجاب أن زحف الجيوش العربية إلى فلسطين، كان في إطار ميزانيات السلم. لا، بل إن معظم الدول العربية، لم تكن جادة في موقفها؛ بل لم تستخدم إمكانياتها كافة؛ بل لم تضع إستراتيجية موحدة لبلوغ هدف الحرب.

وفي 14 مايو 1948م، أعلنت بريطانيا انتهاء انتدابها على فلسطين. وأجلت قواتها عنها. فأعلنت الصهيونية، مساء ذلك اليوم، نشوء دولة إسرائيل. واعترفت بها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الاتحاد السوفيتي. وتوالت الاعترافات، بعد ذلك. وتوقفت فجأة المباحثات، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إثر الإعلان الصهيوني. ومن ثم، كانت حرب 1948م، أولى جولات الصراع، بين العرب وإسرائيل.

خامسًا: الصراع العربي- الإسرائيلي (1948م):

[1] الحرب غير الرسمية:

كان إعلان العرب تحديهم لقرار التقسيم إيدانًا بالمرحلة الأولى من المواجهة المسلحة، التي بدأت في الأول من ديسمبر 1947م، وامتدت حتى 14 مايو 1948م، وقد عُرف التصادم، خلال تلك المدة باسم: "الحرب غير الرسمية"، أو "الحرب غير المعلنة". واشتمل على مرحلتين قتال:

أ- المرحلة الأولى: قوامها نشاط عربي غير منسق، بذله "جيش الإنقاذ" و"جيش الجهاد المقدس"، وبعض الجماعات الأخرى، من قوى النضال الوطني الفلسطيني. واستهدف الحفاظ على عروبة فلسطين. واستمر أربعة

أشهر، من الأول من ديسمبر 1947م حتى 31 مارس 1948م.

ب- **المرحلة الثانية:** عمادها جهد يهودي مضاد، اضطلعت به منظمات "الهاجانا" و"الأرجون" و"شتيرن"، ومتطوعون يهود، وفدوا على فلسطين؛ للمعاونة على إنشاء الدولة. واستمرت هذه المرحلة من الأول من أبريل 1948 حتى 14 مايو 1948م. وتمثلت في هجمات، استهدفت تفريغ فلسطين من أكبر عدد من أهلها العرب؛ وحماية شبكة المواصلات: البرية والبحرية، في داخل القسم اليهودي من البلاد وخارجه.

نجح العرب، خلال شهري فبراير ومارس 1948م، على معوّقاتهم، في قطع الطرق بين المستعمرات اليهودية أو هددوها به. كما دأبوا في الإغارة على قوافل التموين اليهودية، المتوجهة إلى المستعمرات النائية. وأفلحوا كذلك في عزل الحي اليهودي، في القدس، في 7 مارس 1948م.

خلال هذه المرحلة، نوّه السياسيون المصريون بالانضمام إلى "جيش الإنقاذ"؛ لخوض حرب تحرير فلسطين. ونشط قادة الألوية، في الجيش المصري، لتشجيع الضباط وضباط الصف على التطوع، والسماح لهم بأخذ الأسلحة والذخائر اللازمة. وعُين البكباشي أ.ح/ أحمد عبدالعزيز قائدًا عامًا لقوات المتطوعين: المصريين والليبيين والتونسيين. وكان ذلك القائد استكشف منطقة علمياته، يومي 26 و27 أبريل 1948م. ورفع توصياته، في الأول من مايو، إلى كلّ من الأمين العام لجامعة الدول العربية، ووزير الدفاع المصري.

وبدأت المرحلة الثانية، من الحرب غير الرسمية، في مطلع أبريل 1948م، بمبادرة اليهود إلى الهجوم. فشرعوا ينفذون الخطة "د" أو "دالت"، التي وضعت تفاصيلها قيادة "الهاجانا". وبدأ العمل بها، قبل 15 مايو 1948م. وشملت 13 غارة إرهابية. واستهدفت الخطة "السيطرة على المنطقة، المعطاة لنا من الأمم المتحدة؛ إضافة إلى المناطق، التي أمكن احتلالها، والواقعة خارج تلك الحدود. وتنظيم قوة، تقف في وجه غزو مجموعة من الجيوش العربية، في 15 مايو 1948م.

[2] الحرب المعلنة، وإسهام الجيش المصري فيها:

استُفتي البرلمان المصري، أثناء جلسة سرية، بتاريخ 11 مايو 1948م، في دخول القوات المصرية إلى فلسطين. ولم يعارضه سوى إسماعيل صدقي، الذي كان رئيسًا للوزراء، حتى أواخر عام 1946م. وعُلّل معارضته بأن الجيش المصري، تعوزه الأسلحة والعتاد. أمّا رئيس الوزراء، فأكد، في الجلسة، أن مصر على أتم الاستعداد لمواجهة الموقف. وستنتصر على اليهود، لا محالة. ولديها العتاد والقوات، وكلّ ما تقتضيه الحرب. وأيده بعض الأعضاء أولي الدوافع الدينية.

بيد أن حرب فلسطين عام 1948م، لم تكن حرباً كسائر الحروب. كما لم تكن صراعاً حراً، تستخدم فيه القوة، وإنما تخللتها، مراراً، هُدُن ووقف لإطلاق النار، فرضتها أطراف خارجية. وقد استمرت الحرب، رسمياً، زهاء ثمانية أشهر تبدأ بدخول الجيوش العربية فلسطين، في 15 مايو 1948م، وتنتهي إلى موافقة مصر على عقد الهدنة الدائمة. غير أن القتال الحقيقي، ناهز ربع تلك المدة فقط، وتوزعته أربع مراحل متقطعة.

وتدبر نتائج حرب 1948، يقتضي مراعاة عدة معايير:

- **الأول:** أن مصر لم تفقد أيّاً من أراضيها. وما هزيمتها، إذًا، سوى عجز جيشها عن الاحتفاظ بما حققه من إنجازات، خلال المرحلة الأولى من الحرب المعلنة.

- **الثاني:** اضطلاع الجيش المصري بمهامه، ارتهن بما زودته به القيادة السياسية، من إمكانيات قتالية. وكانت السياسة سبباً من أسباب فقدانه ما سبق أن حققه.

- **الثالث:** مرارة الجيش المصري، وبخاصة الضباط الأحرار، ولا سيما أولئك الذي اندفعوا إلى فلسطين، وعادوا منها بوعي، لا يشوبه وهم. أمّا إخبار وسائل الإعلام، في القاهرة، باجتياح القوات المصرية المواقع الإسرائيلية، فما هو إلا تنويه بالملك؛ ولكن الحقيقة هي أن الحاجة كانت ماسة إلى السلاح والقيادة معاً.

ومهما يكن من أمر، فإن حصار "الفالوجا"، ذكّر بأصالة الجيش المصري، الذي لم تُنسيه حفاوة استقباله مرارة ما عاناه في فلسطين. بيد أن مواكب النصر المزيفة، لم تستطع أن تخفي فقدان الثقة بالجيش. ومصادق ذلك القوات العائدة من فلسطين، في الإسماعيلية شرق؛ واستجواب رئيس الوزراء المصري لبعض الضباط الأحرار؛ لارتيابه في تحالف الجيش والإخوان المسلمين.

وسرعان ما اتسع الشقاق بين الجيش والملك. وازداد احتداماً، إثر عقد الهدنة الدائمة. وكان حادث انتخابات نادي الضباط، هو نقطة الصدام، التي تتابعت بعدها الأحداث، وانتهت إلى ثورة 23 يولييه 1952م.

سادساً: الأوضاع في مصر، قبل ثورة يولييه 1952

أكدت نكبة فلسطين عام 1948م، لضباط مصر، الشبان، أن قيادتها يجب أن تُطاح، إذ لولا الغدر بهم، سواء من الملك والقصر والحكومات المصرية المتعاقبة، لَمَا انهزموا. زد على ذلك أن مصر، لم تعهد حقبة هي أقسى مما عانته قبل عام

1952م، وخاصة تدهور أحوالها: السياسية والاقتصادية.

وقد اجتهدت الحكومة المصرية في تخويف التيارات المعارضة: الثورية والوطنية؛ والعدوان على الحريات والدستور المصري نفسه، فأمسى حل الصراع العنف، بدلاً من المؤسسات الدستورية. وفرضت الأحكام العرفية والرقابة على الجرائد. ورأى الإخوان المسلمون، بعد أن قويت شوكتهم، أن حرب 1948م حرب دينية. وقررت الحكومة المصرية حل جماعة الإخوان، في ديسمبر 1948م. أما النقراشي باشا، رئيس الوزراء، فحذر من اللجوء إلى القوة المسلحة؛ حتى لا يدفع بالجيش المصري إلى حيث القوات البريطانية، المرابطة في منطقة قناة السويس. وظل على موقفه، حتى 11 مايو 1948م. ثم تغير رأيه، بضغط من الملك فاروق والقصر.

[1] تناقض الضباط الأحرار والملك والقصر:

بعد توقيع الهدنة في فبراير 1949م، وُزعت وحدات الجيش على المناطق العسكرية المختلفة. وضعفت تبعاً لذلك، صلاتها التنظيمية، بالإخوان المسلمين والتنظيمات اليسارية. كما فتر تيار العمل السياسي، في الشعب الرئيسية الثلاث: الحرس الحديدي (التابع للقصر)، والإخوان المسلمين، والشيوعيين. فَكَّ الحرس الأنف عن الإرهاب. وتعرض الإخوان المسلمين إلى حملة إرهاب حكومي شديدة، بعد اغتيال النقراشي باشا، أبعدت الضباط عن الاتصال بهم؛ وإن كان تنظيمهم قد استمر محتفظاً بكيانه، تحت قيادة قائد الجناح، عبد المنعم عبد الرؤوف.

وعاد البكباشي محمد أنور السادات إلى صفوف الجيش، ضابطاً في سلاح الإشارة. واستطاع قسم الجيش في "الحركة الديمقراطية للتححر الوطني" (حدثو)، أن ينجو من إرهاب الحكومة؛ لشدة اهتمامه بالأمن؛ إذ إنه هو السلاح الوحيد، الذي يحمي قسم الجيش. أما أعضاء القيادة، فكان معظمهم في المعتقلات. ويذكر أحمد حمروش، في الجزء الأول من كتابه: "ثورة 23 يوليو، أن البكباشي جمال عبدالناصر، اضطلع بنشاط رئيسي لجمع الضباط، على اختلاف توجهاتهم السياسية، في تنظيم واحد.

وجمع جمال عبدالناصر اللجنة التأسيسية، التي كان يتصل بها، منذ أواخر عام 1949م، خلال حكم وزارة حسين سري؛ والمكونة من خمسة ضباط فقط، هم: جمال عبدالناصر، وحسن إبراهيم، وخالد محيي الدين، وكمال الدين حسين، وعبدالمنعم عبدالرؤوف. وكانت لهم ميول سياسية مختلفة؛ مع أنهم بدأوا جميعاً في ساحة الإخوان المسلمين.

لم يكتمل شكل اللجنة التأسيسية التنظيمي، إلا مع مطلع عام 1950م، إثر

انضمام آخرين إليها. وكانت صلة جمال عبدالناصر بمحمد نجيب قد بدأت أثناء حرب فلسطين، من خلال عبدالحكيم عامر، الذي قال لأولهما، "إنه قد وجد كنزاً في محمد نجيب؛ لجرأته وشجاعته ووعيه ... وأزمة الهزيمة هي في القاهرة، وليست في العريش".

ما إن اتَّسق الضباط في تنظيمهم، حتى تسمَّوا باسم: "الضباط الأحرار". وبه وقعوا أول منشوراتهم، في فبراير 1950م. وآثروا الاقتصار على العسكريين، دون القوى السياسية المدنية: الإخوان المسلمين أو الشيوعيين أو الوفديين أو القصر.

ولم يكن محمد نجيب يحضر اجتماعات التنظيم، أثناء تكوينه؛ لأنه كان محل رقابة سلطات الأمن؛ لكونه محبباً إلى ضباط الجيش. أضف إلى ذلك أن اتصاله، وهو الأميرالاي، بضباط رتبة أعلاهم هي بكباشي- سيثير الريبة. ولذا، وافقهم على أن تكون صلته بهم فردية، وليست تنظيمية.

وتوالت منشورات الضباط الأحرار. وكتب أولها جمال عبدالناصر وخالد محيي الدين. وبشرا فيه بمرحلة جديدة، تمخضت بالتناقض بين الملك وضباط الجيش، واشتداد شعور هؤلاء بقدرة القصر على عرقلة الأمور.

وما لبثت منشورات الضباط الأحرار، جهرت بأن الجيش هو جيش الأمة، وليس جيش أشخاص. والأمة هي التي تنفق عليه. ودافعوا الضرائب، من الشعب، هم الذين يدفعون مرتبات الجنود، وهم الذين يسلحونهم. واستطراداً، فإن المهمة الأولى للجيش، أن يكون في خدمة الشعب.

كما أشارت المنشورات إلى الأموال الوفرة، التي يستنفقها القصر والملك. وأكدت أن الشعب والجيش، يقفان، اليوم، بالمرصاد لكل حركة، ترجع إلى الوراء. إن الشعب والجيش، سيحطمان أي محاولة لضرب الحركة الوطنية. لقد أيدنا الحكومة في خطواتها الوطنية، التي اتخذتها بإلغاء معاهدة 1936 الاستعمارية".

وكان جمال عبد الناصر، الرئيس المنتخب لتنظيم الضباط الأحرار، والحريص على إنكاء الكفاح المسلح- يستجيب للتنظيمات المختلفة مطالبتها بالسلاح والذخيرة إذا طلبت؛ ويعطي السلاح لمتطوعي "حدثو". كما عهد إلى كمال رفعت، أحد الضباط الأحرار المرتبطين، في البداية، بالتنظيمات اليسارية؛ وحسن التهامي، ضابط الاستخبارات، ثم الوزير، بعد الثورة، بالإشراف على معسكر تدريب الفدائيين، في صحراء الفيوم؛ لينضموا، بعد ذلك، إلى كتائب وجيه أباطة، أحد الضباط الأحرار، والمتصل بفؤاد سراج الدين، وزير الداخلية. وقد اشترك بعض الضباط الأحرار اشتراكاً فعلياً في معارك القناة.

ويروي أنور السادات العديد من أنشطة جمال عبدالناصر، تخطيطًا وتنفيذًا، بما فيها تلك الفاشلة. ولم يؤلف الضباط الأحرار وحدات مقاتلة؛ بل كانوا يتصلون بالفدائيين، يدربونهم، ويشاركونهم في الخطط؛ وأحيانًا، في بعض العمليات. أما التجربة الأولى لاختبار قوة الضباط الأحرار التنظيمية، فقد كانت انتخابات نادي الضباط.

[2] اختلال توازن القوى الرسمية وغير الرسمية في الحياة السياسية المصرية:

اتسمت الحياة السياسية المصرية بالاضطراب، المتمثل في تأليف ثمان وثلاثين وزارة، بين عامي 1923 و1952م. زد على ذلك سمات رئيسية أخرى؛ أهمها:

أ- ازدياد الهوة بين النخبة السياسية الحاكمة وال جماهير. وقصور النخبة عن التغيير الاجتماعي.

ب- تأزم القضية الوطنية، بعد الفشل في تسوية معاهدة 1936م؛ ومبادرة مصر إلى إلغائها، عام 1951م.

ج- رغبة الجماهير الشعبية في التغيير الثوري؛ على افتقادها تنظيمًا سياسيًا، يمكنها من تغيير نظام الحكم.

د- الحيف الاقتصادي، المتمثل في تفاوت الدخل، أجج الضغائن والاضطراب السياسي، والإضرابات، والمظاهرات. ونشط منظمات العمل السياسي، كالإخوان المسلمين، والحزب الاشتراكي، والحركات الشيوعية، وتنظيم الضباط الأحرار. فزخر العنف، والاعتقالات السياسية، والمنظمات شبه العسكرية. وواكب ذلك رفض الإنجليز الخروج من مصر؛ فأضحى الحل الوحيد هو الثورة.

ويصف الدكتور محمد حسين هيكل هذه المرحلة قائلاً: "فما وقع، أثناء هذه الفترة، من الحوادث، في مصر، جسيم غاية الجسامة، حيث القلق الاجتماعي والاضطراب النفسي". وتتابع الأحداث بسرعة. ففي عام 1950م، وقع 49 إضرابًا عماليًا. وازداد العدد إلى مائتين، في عام 1951م. وفي العام نفسه، حدث بعض الانتفاضات الفلاحية وتعددت مصادرة الجرائد. وتكاثر قمع الداعين للتغيير في المجتمع؛ غير أن هذه الإجراءات، كانت عاجزة عن التصدي الجدي للأفكار. وتشاتم الوزراء الوفديون، على صفحات الجرائد. وانتشرت قصص فساد الأسرة الحاكمة والحاشية.

وبعد إلغاء المعاهدة في أكتوبر 1951م، ازداد الكفاح الشعبي للإنجليز.

وكانت الحكومة المصرية قد اتخذت، في سبتمبر من العام نفسه، عدة قرارات، في شأن معاقبة كل المتعاونين مع الاحتلال؛ وأباح حمل السلاح، لكي يتمكن الشعب من الدفاع عن نفسه.

وفي 25 يناير 1952م، حدثت مذبحة الإسماعيلية. وفي اليوم التالي، حدث حريق القاهرة. ونزل الجيش إلى الشوارع. وأُقيمت حكومة الوفد. ويمكن القول إن نظامي مصر: السياسي والاجتماعي، قد سقطا في ذلك الحريق.

بعد إقالة حكومة الوفد، عهد الملك فاروق، في ظل الأحكام العرفية، إلى علي ماهر باشا بتولي الوزارة. إلا أنها سرعان ما استقالت، في الأول من مارس 1952م. وتلتها وزارة أحمد نجيب الهلالي باشا، التي عمدت إلى حل مجلس النواب، الوفدي. وما لبثت أن اضطرت إلى الاستقالة، في 28 يونيو. وخلفتها وزارة حسين سري باشا، في الثاني من يولييه؛ ولكنها لم تستمر أكثر من 18 يومًا استعاد بعدها الهلالي باشا رئاسة الوزارة، في 22 يولييه. ولكن قبل فجر اليوم التالي 23 يولييه 1952م، أُعلنت ثورة يولييه 1952م.

[3] المقاومة في منطقة القناة:

كان الموقف السياسي يتدهور، وهيبة النظام تتآكل، وحماقات الملك تتضاعف. وملأت فضائح فاروق وحاشيته الجرائد، ومنها "الاشتراكية" مجلة حزب مصر الفتاة، و"اللواء الجديد" مجلة حزب الوطن الجديد، و"الجمهورية المصري" مجلة إثارة، كان يملكها أبو الخير نجيب، و"الكاتب" مجلة أنصار السلام، و"الملايين" مجلة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني - حدثو، و"روزاليوسف" التي سبقت إلى كشف الأسلحة الفاسدة. ولم يفلح قانون حماية أخبار القصر في وقف هذه الحملات ضد العيوب الملكية.

وقد أسهمت التنظيمات: الوطنية واليسارية، إسهامًا مبيّنًا في تحريك الجماهير وقيادتها. واستشعرت الحكومة الوفدية، أن محازبيها قد انفضوا من حولها. كما أحست بأنها أصبحت محاصرة بوعداء، الذي قطعت على نفسها، بإلغاء المعاهدة.

واستقر الرأي على إصدار قانون، يلغي المعاهدة؛ وسن تشريعات بتعديل موقف السودان. وعُهد بذلك إلى الدكتور وحيد رافت، المستشار الملكي لرئيس الوزراء.

واعتلى النحاس باشا في 8 أكتوبر 1951م، منبر مجلس النواب، ليعلن قولته التاريخية: "من أجل مصر، أبرمت معاهدة 1936م. ومن أجل مصر، أطالبكم، اليوم، بإلغائها".

وبعد خمسة أيام من إلغاء المعاهدة، طلب سفراء إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا مقابلة وزير الخارجية مقابلة مشتركة. ولكن الوزير، حدد لهم مواعيد متتالية، قدموا له فيها مذكرة واحدة، تطالب باستبدال اتفاقية دفاع مشترك بإلغاء المعاهدة. ولكن مجلس الوزراء، قرر رفض المذكرة. وأعلن ذلك فؤاد سراج الدين، في اليوم التالي مباشرة، أمام مجلس النواب، بعد سؤال حامد العليلى، مراقب حزب الأحرار الدستوريين، عن سر مقابلة السفراء الأربعة لوزير الخارجية.

وفي اليوم نفسه، وصلت إلى بورسعيد ثلاث ناقلات جنود بريطانية، تحمل إمدادات، لتنفيذ خطة بريطانية جديدة، تقضي باحتلال كل مرافق مدن القناة، ووضع اليد على جميع وسائل عبور القناة. فخشي أن تصبح القوات المصرية، في غزة وسيناء، تحت سيطرة قوات الاحتلال. وبادرت التنظيمات السياسية إلى الاستعداد للكفاح المسلح.

وحمل تطور القتال في منطقة القناة الحكومة على أن تشتري السلاح للفدائيين من الصعيد. كمافاوض فؤاد سراج الدين سفراء يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي في شراء أسلحة للشرطة. ولكن، خاب سعيه. وعلل خيبته بأن الدول الاشتراكية، لم تكن قد قررت بعد مواجهة الغرب، بطريقة استفزازية، في المنطقة.

[4] أسباب الثورة السياسية:

أيقنت القوى السياسية، أن وجود القوات البريطانية في منطقة قناة السويس، على بعد ساعتين فقط من القاهرة؛ إنما غايته هي حماية النظام من أي طامع في السلطة. وكان هذا تهديداً حقيقياً وخطراً وشيئاً. فإذا كانت دولة الملك قد انهارت، فإن جيش الاحتلال موجود، وحجة تدخله لحماية المصالح الأجنبية قائمة. بيد أن الملك ما زال موجوداً بكيانه المادي، والقصر ما دام مؤسسة سياسية قائمة، وتجمع الرجعية ما فتئ سهلاً، وما برح هؤلاء أعضاء في جسد الدولة السياسي؛ بل إن الدولة نفسها تفككت؛ ولكنها لم تندثر، إذ يمكن ضم أشلائها، لتعمل من جديد.

توانت الأحزاب في أي مساهمة فاعلة. وتخرج الوفد أن يزين للمصريين الكفاح الطبقي- الاجتماعي، في مواجهة كبار ملاك الأرض، الذين يعدهم عملاء سياسيين للمحتل، وليس أعداء: طبقيين واجتماعيين، للحزب والناس. ولم ينبثق من حزب الوفد جناح يساري، ذو وزن، يرفع شعارات اجتماعية، إلا بعد الحرب العالمية الثانية. بيد أن ذلك الجناح، عجز أن يكون تنظيمياً مستقلاً، خارج الحزب. كما قصر عن مخالفته، ولو من الداخل.

انبتق من صراع الملك والاستعمار للوفد مطالب: اجتماعية وطبقية، لا عهد بها للقوى السياسية المصرية، الرسمية وغير الرسمية؛ ما نجم عنه اضطراب

توازنها. أما الوفد، فاقصر جهده على معارك انتخابية ومظاهرات فقط. والمعركة الانتخابية، تستغرق شهرًا أو شهرين، كلّ بضع سنين، يتحرك فيها الناس، بالجرائد والخطب والمواكب والمظاهرات. وتعتمد على الطلبة والعمال. وتحريك الناس في المظاهرات، لا يتطلب صلات عضوية وثيقة بالحزب؛ وإنما هو يستغل سخطهم واحتجاجهم. ثم تكاد المظاهرات تتكون بنفسها. وتقاومها السلطة. فيزيد اشتعالها. وينتصر الوفد.

ما كان للإخوان المسلمين أن ينجحوا في التغلغل بين الفلاحين وانتظام بعضهم، لولا خبرة الجماعة باطمئنان هؤلاء إلى الطرق الصوفية. وقد اتسمت جماعة الإخوان المسلمين بالتنظيم الدقيق. وارتفعت، وجودًا ونشاطًا، بشخصية المرشد العام الأول، الشيخ حسن البنا. لذا، فاق تأثيرها بمقتله التأثير الناجم عن حلها واعتقال الكثير من أعضائها، فيما بعد.

لقد كان المناخ السياسي العام في مصر، عشية 23 يولييه 1952م، ينبئ بانفجار هائل. فالقاهرة احترقت. والأوضاع السياسية تردت. وأنشطة السفارات الأجنبية لاستقطاب قوى جديدة تزايدت. ومواقف الضباط الأحرار استعرت. والهوة بين إشراف الأرستقراطية وفقر الشعب اتسعت. زد على ذلك أن أوضاع الجيش، في عام 1952، كانت محورًا للصراعات السياسية.

تنكر الجيش للملك ونظامه. وأيد عليهما الحركة الشعبية. كما انضمت الشرطة إلى المتظاهرين، ولا سيما يوم حريق القاهرة. وهكذا فقد النظام مقوماته: حزب الوفد - الشرطة - الجيش. أما الحركة الشعبية، فتحنيت النهوض من جديد؛ لكنها لم تكن قادرة على أن تحل محل الوفد، "المريض الذي مات". فكان 26 يناير 1952، من الناحية الفعلية، هو آخر أيام النظام القائم. ولكنه لم يكن أول أيام النظام الجديد.

لمزيد من المراجع :

1. طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر 1945 – 1952 ، القاهرة .
2. فطين أحمد فريد : ثورة 23 يوليو 1952 من التنظيم إلى سقوط فاروق ، القاهرة .
3. محمد صابر عرب : حادث 4 فبراير 1942 والحياة السياسية المصرية ، القاهرة .
4. رءوف عباس حامد : الأحزاب المصرية 1922 – 1953 ، القاهرة .
5. إبراهيم شكرى : قصة كفاح عن نصف قرن ، القاهرة .
6. إبراهيم طلعت : أيام الوفد الأخيرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة .
7. خالد محى الدين : الآن أتكلم ، القاهرة .
8. عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر 1837 – 1952 ، القاهرة .
9. ماجدة محمد حمود: دار المندوب السامى البريطانى فى مصر ، القاهرة .
10. أمل فهمى : فاروق الخلافة الإسلامية ، القاهرة .